الأمم المتحدة

A/HRC/27/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 September 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والعشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أستراليا*، أيرلندا، إيطاليا، البوسنة والهرسك*، بيرو، تايلند*، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا*، رومانيا، سري لانكا*، شيلي، فرنسا، كرواتيا*، مصر*، نيوزيلندا*، هنغاريا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان*: مشروع قرار

.../٢٧
الحكم المحلي وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى قراراته ١/٥ المؤرَّخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ و٢/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى مقرَّره ١٠٢/٦ المؤرَّخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى ولاية مجلس حقوق الإنسان المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرَّخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يحيط علماً بإجراء اللجنة الاستشارية ١/٩ المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن مقترحات البحوث[(١)]، ومنها مقترح بحث بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان، التي

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(١) انظر الوثيقة A/HRC/AC/9/6.

(A) GE.14-16624 220914 220914

1416624

الرجاء إعادة الاستعمال

قدّمتها اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيها والموافقة عليها وفقاً لمهامها المبيّنة في الفقرات من ٧٥ إلى ٧٨ من مرفق قرار المجلس ١/٥،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بأن اللجنة الاستشارية قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين التقرير المرحلي القائم على البحث بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تعميم حقوق الإنسان في الإدارة المحلية والدوائر العامة[٢]؛

١- *يطلب* إلى اللجنة الاستشارية أن تواصل البحث، في حدود الموارد المتاحة، وأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين تقريراً نهائياً بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

٢- *يطلب أيضاً* إلى اللجنة الاستشارية عند إعداد التقرير آنف الذكر أن تضمنه التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات المحلية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن تقدم توصيات من أجل التصدي لتلك التحديات على أساس الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتعميم حقوق الإنسان في الإدارة المحلية والدوائر العامة؛

٣- *يطلب كذلك* إلى اللجنة الاستشارية أن تلتمس، عند اللزوم، المزيد من آراء وإسهامات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، فضلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، من أجل إتمام التقرير القائم على البحث، المشار إليه آنفاً.

---

(٢) انظر الوثيقة A/HRC/27/59.